

محددات التضخم القصيرة المدى في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي

*The Short Term Determinants of Inflation in Algeria
Econometric Study With Autoregressive Vector Model, VAR*الأستاذ الدكتور: زيدان محمد¹ الطالب: حذبي فيصل²¹ جامعة حسنية بن بوعلي الشلف (zidane1962@gmail.Com)² جامعة حسنية بن بوعلي الشلف (hadhbifayssal@yahoo.fr)

تاريخ القبول: 2018/06/30

تاريخ الاستلام: 2017/09/22

ملخص:

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر شيوعا في العالم خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أثرت ولا تزال تؤثر على اقتصاديات الدول، لذلك انصب اهتمام هذه الدراسة على عرض العديد من النظريات التقليدية و الحديثة المفسرة للتضخم بمتغيرات كمية وأخرى كيفية، تتغير في كل مرة تبعا لحالة الاقتصاد. استخدمت هذه الدراسة نموذج أشعة الانحدار الذاتي لضبط المتغيرات المفسرة للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، والتي تمثلت في علاقة طردية بينه وبين الواردات، بحكم ضعف مستوى الإنتاج الوطني.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الكمية، المتغيرات الكيفية، نموذج أشعة الانحدار الذاتي.

تصنيف JEL : E31 ; C13

Abstract:

Inflation is always concerned as an economic phenomenon that causes negative effects on the economies of countries, that is why this study is based on a traditional and contemporaneous theoretical analysis that justify inflation with quantitative and / or qualitative variables. Our work proposes to analyze if the factors commonly reported in the literature would be as explanatory of inflation in Algeria. Using a VAR (Autoregressive Vectorial) model estimated on annual data from 1970 to 2014, we concluded that inflation is positively related to imports, which explains the inadequacy of domestic production.

Key words: quantitative variables, qualitative variables, Vector Autoregressive model.**Jel Classification Codes:** C13 ; E31

Résumé:

L'inflation est concernée toujours comme un phénomène économique qui provoque des effets négatifs sur les économies développées ou émergentes, c'est pour cela cette étude est basée sur une analyse théorique traditionnelle et contemporaine qui justifient l'inflation avec des variables quantitatives et/ou qualitatives. Notre travail est basé sur le modèle VAR (Vectoriel Autorégressif) qui est estimé sur des données annuelles de l'économie algérienne de 1970 à 2014. Nous avons conclu que l'inflation est positivement attachée aux importations justifiant l'insuffisance de la production nationale.

Mots clés: les variables quantitatives, les variables qualitatives, le modèle Vectoriel Autorégressif.**Codes de classification de Jel:** C13 ; E31

1. مقدمة:

باتت مشكلة التضخم تمثل واحدة من أهم المشاكل التي تواجه الكثير من دول العالم المتقدمة والنامية، بحكم أن التضخم المرتفع وما يرتبط به من قابلية عالية للتذبذب، هو مما يؤدي إلى تضليل للقرارات المستقبلية التي يتخذها الأعوان الاقتصادية بشأن الادخار والاستثمار والإنتاج، لذلك اختلفت وجهات النظر وأشكال التحليل بين النظريات الاقتصادية فيما يخص ظاهرة التضخم وأسبابها، مما يبرز ديناميكية هذه الظاهرة الناجمة عن تغير البيئة الاقتصادية التي جاءت فيها كل نظرية، الشيء الذي جعل بعض النظريات تعتمد على أفكار سابقة وأخرى تأتي بشكل جديد من التحليل، لكن الملاحظ هو اشتراك بعض النظريات في نوع التحليل مع اختلاف ربما في طبيعته، وهذا ما جعل علماء الاقتصاد والإحصاء يبحثون في الطرق والوسائل المثلى وخاصة القياسية، لمعرفة أي نوع من العوامل التي تتسبب في إحداث الظاهرة التضخمية. أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في إبراز محددات التضخم في المدى القصير وكذا العلاقات البيئية بين متغيرات النموذج التضخمي في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى توضيح أهمية استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) في تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تتسبب في إحداث الظاهرة التضخمية في الجزائر، وما لذلك من أهمية في فهم العلاقات البيئية الظاهرة والخفية.

إشكالية الدراسة: نظرا لأهمية الدراسة ووصولاً إلى أهدافها، سنحاول الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

كيف يمكن لنماذج أشعة الانحدار الذاتي أن تضبط محددات التضخم في المدى القصير؟

للإجابة على إشكالية هذا البحث نفترض:

تعتبر نماذج أشعة الانحدار الذاتي المتعدد (VAR) من أهم النماذج التي تعالج المتغيرات الاقتصادية بصفة متماثلة مع وذلك لإدراجها عامل التباطؤ لكل المتغيرات في معادلات النموذج، مما سيتيح لنا الفرصة في ضبط محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري.

لذلك اشتملت الخطة التي تم اعتمادها في هذا البحث على محورين، إحداهما نظري والأخر تطبيقي:

أما المحور الأول فاقصر على تحليل نظري لمحددات التضخم من خلال مقاربتين، الأولى كمية تعالج كل أنواع التحليل الكمي التقليدي والحديث لظاهرة التضخم، والثانية تشتمل على ما جاء به التحليل الكيفي والهيكل. أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تطبيقية تجريبية استخدم فيها نموذج أشعة الانحدار الذاتي لتحديد المتغيرات المفسرة للظاهرة التضخمية في الجزائر (دراسة قياسية)، من خلال تحليل السلسلة الأحادية، وكذا التحليل المتعدد لسلسلة البيانات.

2. التحليل النظري لمحددات التضخم

لقد ناقشت وحللت العديد من النظريات الاقتصادية في الماضي والحاضر أسباب ومحددات التضخم معتمدة في ذلك على العديد من التقنيات الرياضية والإحصائية (القياس الاقتصادي)، من أجل ضبط المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المتسببة في الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، والتي أعطت في كل مرة نتائج متباينة ترجع إلى التباين في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشأت فيها كل نظرية، لذلك سنعمد في هذا البحث إلى عرض وجيز للعديد من النظريات من خلال مقاربتين، واحدة كمية والأخرى كيفية.

1.2 المقاربة الكمية التقليدية والحديثة في تفسير ظاهرة التضخم

1.1.2 المقاربة الكمية التقليدية في تفسير الظاهرة التضخمية: اشترك في هذا الشكل من التحليل كل من التحليل الذي جاء به "إرفين فيشر" (I. Fisher)، ثم بعده تحليل مدرسة كومبرج، ثم تحليل "ويكسل" (K. Wiksell) من مدرسة ستوكهولم السويدية، ثم "كينز" من خلال نظريته العامة، وفي الأخير تحليل مدرسة شيكاغو عن طريق "ميلتون فريدمان" (M. Freidman)، ذلك كما يلي (درمزي زكي):¹

أ) اشترك في تحليل التضخم وفقا للأساس النقدي تحليل "فيشر"، تحليل مدرسة كومبرج وتحليل مدرسة شيكاغو من خلال تفسيرات مفادها أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة تنتج في كل مرة عن الارتفاع في مستوى الكتلة النقدية الذي لا يتوافق ومستوى الإنتاج من السلع والخدمات الموجود في الأسواق.

ب) جاء تحليل "ويكسل" من مدرسة ستوكهولم السويدية بتحليل مغاير نوعا ما وذلك من متغيرة النقود إلى متغير الطلب على النقود كمحدد للتضخم، حيث يقول أن: «أي ارتفاع أو انخفاض في سعر السلع الاستهلاكية، يفترض وجود اختلال في التوازن بين العرض والطلب على هذه السلعة... وما يصدق على السلعة لوحدها يصدق وبدون شك على السلع عموما... الارتفاع في المستوى العام للأسعار إذا هو قابل للإدراك في ظل هذا الافتراض، أين أصبح الطلب الإجمالي ومن أجل بعض الاعتبارات يفوق عن ذي قبل العرض»، وبذلك لخص "ويكسل" مشكل الارتفاع في الأسعار كله في الاختلال بين العرض والطلب على السلع مع التسليم أن المتغيرات النقدية هي التي تشرح هذا الاختلال، فبالنسبة له مصطلح الطلب ليس له أي معنى سوى الطلب النقدي والذي يمثل جزء من الدخل النقدي، أي أن التغير في الدخل النقدي هو الذي يحدد التغير في الطلب، وبنفس الشكل عرض السلع هو الآخر مرتبط بالكتلة النقدية حيث يتسنى للمؤسسة تحقيق مدخلاتها، وبالتالي التوازن أو الاختلال الحاصل بين قوى العرض والطلب يكسوه غطاء نقدي.

ت) لقد كان تحليل "كينز" للتضخم نتاجا للاختلال بين العرض والطلب بحكم أن فائض الطلب الذي لا يقابله زيادة في الإنتاج هو عامل قوي يخل بأسواق السلع والخدمات ويظهر ارتفاعا في مستويات الأسعار.

2.1.2 المقاربة الكمية الحديثة في تفسير الظاهرة التضخمية: اقتصر التحليل الحديث للظاهرة التضخمية في ثلاثة أشكال من التحليل:

أ) تحليل ما بعد الكينزيين ونظرية دفع التكاليف (*Post Keynesian Theory*)، حيث ظهرت هذه النظرية في الخمسينيات من القرن العشرين مركزة في شرحها وتفسيرها للظاهرة التضخمية على عدة أسباب، وسطرت هدفا رئيسيا مفاده إعطاء نظرة حقيقية لنظام خلق الائتمان، والمسمى بنظرية النقود الداخلية (*Wray, 2001, Smithin 2012*)، والذي يقتضي بأن كل عامل يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقود، سيكون سببا كامنا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث ومن خلال "روبنسون" (*John Robinson, 1979*) فإن «أهم ما أبصرت به الثورة الكينزية كان... بأن المستوى العام للأسعار في الدول الصناعية محدد بالمستوى العام للتكاليف، و... أن الأثر الرئيسي الذي يقع على التكاليف موجود في العلاقة بين معدلات الأجور النقدية (*Money-wage rates*) وكذا الإنتاج لكل وحدة عمل»، وبالتالي فإن معالجة هذا الظرف التضخمي لا يكون بتغيير معدل نمو عرض النقود أو معدلات الفائدة—كما نبه إلى ذلك النقديون—ولكن بسياسة دخول مناسبة.

ب) جاء تحليل الكلاسيكيون الجدد ونظرية التوقعات الرشيدة من خلال هيمنة اقتصاديات التوقعات الرشيدة على الاقتصاديات الكلية خلال السبعينيات من القرن العشرين، وذلك من خلال أفكار اقتصاديين "لوكا"، "ماك كالوم"، "سارجنت" و"هانس" (*R.E. Lucas, Mc. Calum, Sargent and Hansen*). انطلاقا من فرضيات النقديين المتعلقة باستمرارية تصفية السوق (*Market Clearing*) وعدم اكتمال المعلومات، ناقش هؤلاء² عدم إمكانية الأشخاص ارتكاب نفس التوقعات الخاطئة، كما أشار إلى ذلك في فكرة التوقعات المتكيفة؛ فالأعوان الاقتصاديون يكونون توقعاتهم الاقتصادية الكلية برشادة تقوم على كل المعلومات السابقة والجارية والممكن انتقاؤها، وليس على أساس المعلومات السابقة فقط كما في النظرية الخلفية (*Backward-Looking*) أو في توقعات الأسعار المتكيفة (*Adaptive Price Expectations*). حيث أنتجت مقارنة التوقعات الرشيدة للدورات التجارية والأسعار منحى فيليبس عمودي في المدى القصير والطويل، بحيث إذا أعلنت السلطات النقدية عن تحفيز نقدي في شكل ائتمان، فإن الأشخاص سيتوقعون ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة فإن هذه السياسة النقدية المتوقعة تماما لا يمكن أن يكون لها أي آثار حقيقية، ولو في المدى القصير كما أشار النقديون. إذا يمكن للبنك المركزي أن يؤثر على الإنتاج الحقيقي والعمالة من خلال استحداث طريقة جديدة تأتي في شكل مفاجأة سعرية (*Price Surprise*) هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تسوية توقعات النظرية المتأخرة (*Forward Looking*) للأعوان

الاقتصاديين ستتضمن فشل سياسة الإعلان المسبق أو القبلي؛ بشكل مماثل، إذا أعلن أصحاب القرار عن سياسة انكماشية مسبقا، فإن هذه السياسة لا يمكنها أن تخفض من مستوى التضخم إذا لم ترافق الحكومة هذا الإجراء فعليا؛ لذلك و في إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، التوقعات مرتبطة جيدا بأهمية مصداقية السياسة الاقتصادية ، وكذا السمعة التي تحصل عليها الاقتصاد في سياسته الانكماشية. (حاتم أمير مهران)

حسب هؤلاء، النمو في عرض النقود يأتي من العجز الجاري للقطاع الحكومي، والذي يمول مبدئيا عن طريق البنك المركزي، وبالتالي فإن كبح ميزانية الحكومة أو تقييدها هو شيء ضروري لفهم التأخر الزمني للتضخم (*Time Path Of Inflation*)، وأنه لا يمكن تحاشي التضخم في المستقبل تحت افتراض هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية.

وبالتالي فحسب اقتصاديات النقديين و الكلاسيكيين الجدد، النمو في عرض النقود يأتي من العجز الجاري للقطاع الحكومي، والذي يمول مبدئيا عن طريق البنك المركزي. فحسب النقديون، كبح ميزانية الحكومة أو تقييدها هو شيء ضروري لفهم التأخر الزمني للتضخم (*Time Path Of Inflation*)، فحسب الطرق التي تمول العجز الموازي الحكومي الجاري ، فإنه لا يمكن تحاشي التضخم في المستقبل، وذلك تحت افتراض هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية.

ت) يعتبر التحليل الذي أطلق عليه النيوكلاسيكي الجديد (*New Neoclassical*) مركزا للأبحاث الخاصة بالسياسة النقدية، ليصبح كإطار عام ضمن أدبيات الاقتصاد الكلي. فمنذ التسعينيات من القرن العشرين، أصبح الفرق بين آراء الكينزيون الجدد والنيوكلاسيكيون الجدد يكمن في الأصول العامة للدورات التجارية، فأصبحت تحركات الأسعار أكثر لطفًا، وأقحمت نتائج النظرية النيوكلاسيكية الجديدة ضمن برنامج الاقتصاد الكلي، حيث يجعل النموذج الجديد للنيوكلاسيكيين الجدد الخاص بمنحنى *IS-LM-PC* من مستوى الأسعار متغيرا داخليا، أين يشير منحنى *IS* إلى الاستثمار والادخار (أي معادلة التوازن في سوق السلع والخدمات) ، ويشير منحنى *LM* إلى الطلب والعرض النقدي (أي معادلة التوازن في سوق النقود)، أما منحنى *PC* فيرجع إلى منحنى فيليبس؛ كما يعتبر النيوكلاسيكيون الجدد كذلك أن التوقعات شيء حساس بالنسبة لميكانيزم التضخم، ولكن مع قبول هذه التوقعات كشيء قابل للتعديل بالنسبة للعائلات، من خلال قواعد السياسة النقدية.

حيث تكمن الخاصية البارزة في النموذج الجديد لـ *IS-LM* في كون مفتاح علاقاته السلوكية مشتق من القرارات التي تتخذها العائلات والمؤسسات؛ و كنتيجة لذلك، تستخدم هذه العلاقات التوقعات المستقبلية في أسلوبها المركزي، أين يربط منحنى *IS* النمو الاقتصادي المتوقع بسعر الفائدة الحقيقي، والذي يعتبر اندماج مهم لنظرية الاستهلاك الحديثة، في حين تربط مكونات كل من العرض الكلي ومنحنى فيليبس التضخم الحالي بالتضخم المستقبلي المتوقع وفجوة الإنتاج، حيث يمكن اشتقاق هذه العلاقة من قرارات التسعير الاحتكارية، والتي تكونت من خلال الفرص العشوائية لتوازن السعر، مع تعريف ملائم لمستوى الأسعار. (Hamid.Temar)³

2.2 المقاربة الكيفية و الهيكلية في تفسير ظاهرة التضخم

1.2.2 تفسير النظريات الكيفية للتضخم:

جاءت النظريات المفسرة للتضخم من الناحية الكيفية في شكلين من التحليل، يتمثل الأول في تحليل النظرية الجديدة للسوق، والثاني في تحليل المدرسة المؤسسية، وذلك كالآتي:

أ) حسب تحليل النظرية الجديدة للسوق، تكون الشروط الهيكلية الداخلية للمؤسسة عناصر قوة لديها، والتي أشار "هوسيو" إلى بعض منها وهي: الاحتكار من حيث المادة الأولية، براءة الاختراع، التقدم التقني، التنظيم الداخلي والتركيز الأمثل؛ وفي ظل هذه المعطيات الهيكلية يقول "بيرو" (*Perroux*): «أنها تسمح للمؤسسة بحيازة وضعية مهيمنة، أين تفرض على البيئة بأن تكون مواعمة لتعديلاتها الهيكلية بدون أن يكون العكس في نفس الدرجة»؛ وبالتالي فإن بنية السوق كهذه، تؤدي إلى أن يكون الاقتصاد في وضعية تضخمية، ناتجة عن مجموعة من السلوكيات التي تتخذها الشركات الكبرى، كأن تقوم بـ: التواطؤ أو حرب الأسعار أو سياسة الإغراق.

ب) تحليل المدرسة المؤسسية من خلال موقف "جون كينيث غالبريت" والذي يعبر عن خير من يمثل هذه المدرسة؛ حيث يعطي أهمية خاصة لقوتين (مؤسستين) ويعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث الظاهرة التضخمية وهما: قوة

الاحتكارات التي سبق ذكرها، وقوة النقابات العمالية من خلال الضغط على أرباب العمل برفع مستويات الأجور دون النظر إلى مستويات الإنتاجية التي يحققونها، والذي مؤداه الارتفاع في المستوى العام للأسعار من خلال العلاقة بين الأجور ومستويات الأسعار.⁴

2.2.2 تفسير النظريات الهيكلية للتضخم: يكمن تفسير هذه النظرية في تحليل مجموعة من الاقتصاديين كما يلي:

أ) تحليل "بوشي" للتضخم الذي قام بعرض التضخم في شكله الناتج عن التكاليف (تضخم التكاليف) ولكن في شكل أكثر توسعا يرجع إلى التطور الهيكلي، ويقوم تحليله على رد تضخم التكاليف الناتج عن ارتفاع الأجور في ظل محدودية الإنتاجية الحدية، ويشير إلى أن أي ارتفاع في الأجور الحقيقية أعلى من الإنتاجية الحدية لا يؤدي بالضرورة إلى التضخم، أين يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية إعادة تنظيم أو تركيز على استثمارات، من شأنها أن ترفع من مستوى الإنتاجية الحدية وكذا الأجور الحقيقية؛ وبالتالي فالعلاقة أجور- إنتاجية بالنسبة لـ"بوشي" لا تنعكس في رد فعل السوق من خلال ارتفاع في مستويات الأسعار، وإنما بتعديل في هياكل الإنتاج والهياكل الاجتماعية، ويضيف بشكل عام أن الدولة لم يكن لها أبدا القدرة على مقاومة الضغوط النقابية، وإن كان يمكنها أن تتدخل بشكل غير مباشر من خلال قدرتها على سن القوانين والتشريعات التي تدخل ضمن شروط ممارسة العمل، والمتعلقة بعقود العمل والتشريعات الاجتماعية وكذا شروط مكافأة القوة العاملة والمتعلقة بالأجر الأدنى، الأجر الاجتماعي وأخطار العمل، وبالتالي فالدولة بهذه الأعمال الوسيطة (التشريع، التقنين) ستعمل على تعديل النشاط النقابي.⁵

ب) جاء تحليل "ف.بيرو" (F. Pirroux) للتضخم الذي يرى أن الاقتصاد الليبرالي ليس اقتصادا تلقائيا، وأن الهياكل أو البنى السياسية، المؤسسية، الاجتماعية والفكرية لا تمثل عوامل خارجية (حسب ما يعتقد "فيردمان")، وإنما هي داخلية بتأثيرها المباشر على تحديد مستوى أسعار السلع وكذا الأجور وتطور الكتلة النقدية، وقد وصل إلى أن التضخم هو ظاهرة مرتبطة بالنظام (النظام المتكون من تلك الهياكل السابقة) وليس بتطبيق السياسة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد الفرنسي، ويضيف "بيرو" إلى أن التضخم المستمر أو الدائم هو ظاهرة في المدى الطويل، وأن التدخلات على المتغيرات ليست كافية، لأن التدخل يجب أن يركز على هذه الهياكل.⁶

ت) لقد اعتبر المنتمون إلى المدرسة الهيكلية واستنادا إلى تجربة العديد من دول أمريكا اللاتينية، أنه من الصعب تفادي التضخم في اقتصاديات تعاني من المعوقات الهيكلية، والتي يعرفها "ثورب" (Thorp 1971) بأنها أساسيات التركيبة الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية للقطر المعني، والتي تعيق بطريقة أو بأخرى التوسع في الإنتاج، ويشير الهيكليون على وجه التحديد إلى أن عدم مرونة عرض الغذاء، وقيود النقد الأجنبي إضافة إلى قيود الموازنة، تمثل بدرجة كبيرة المعوقات الهيكلية للنمو، وتساق الحجة في هذا الصدد بأن ارتفاع معدلات التضخم ينجم عنها من زيادة في الدخل، تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في إنتاج الغذاء، ويرى الهيكليون أن قيود النقد الأجنبي تتمثل بصفة أساسية في نمو عائداته بمعدلات لا تسمح بمقابلة الطلب المتسارع على واردات الغذاء، بسبب التنمية المتسارعة والنمو الآلي للسكان، كما يعزى القصور في الموارد المالية الحقيقية إلى نزعة الاستهلاك العالية من القطاعين العام والخاص (JALIL Totonchi).⁷

3. محددات التضخم في الجزائر (دراسة قياسية)

بعدما تم التطرق بالشرح والتحليل إلى كل النظريات المفسرة للتضخم، سنعمد في هذا المحور إلى تحليل وتفسير محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (Vectoriel/ *autorégressif, VAR*)، وذلك خلال الفترة 1970-2014.

1.3 تحليل السلسلة الأحادية

تعتمد الدراسة القياسية على عدد معين من المتغيرات تتعلق بمتغير مفسر ومتغيرات مفسرة، بالإضافة إلى عناصر أخرى تساعد في بناء النموذج القياسي، إلا أن هذه العملية تتطلب تتبع مجموعة من الخطوات.

1.1.3 اختيار المتغيرات: من خلال ما تم معالجته في المحور الأول من هذا البحث و الخاص بالتحليل النظري والتجريبي للتضخم، ارتأينا أن نأخذ المتغيرات الاقتصادية الكلية التالية كمتغيرات مفسرة وذلك بقيمتها الاسمية: الاستهلاك (Cons)، الاستثمار (Inv)، الإنفاق الحكومي (Dp) وكذا الواردات (Imp)، والتي تتحكم إلى حد ما في التضخم (inf) كمتغير مفسر مأخوذ كنسبة مئوية للتغير في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 و التي تحصي 44 مشاهدة. كما تم أخذ المتغيرات الخاصة بهذا النموذج باللوغاريتم وذلك لتجاوز أثر التغير (عدم الاستقرار بالتغير) والحصول على سلسلة مستقرة فيما بعد.

2.1.3 تطبيق اختبار الجذر الوحدوي (ADF): تساعد اختبارات الجذر الوحدوي في كشف مركبة الاتجاه العام، كما أنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، حيث يجب أن نفرق بين النماذج غير المستقرة من النوع (TS trend stationary) أو من النوع (DS differency stationary) أي إذا كانت عدم الاستقرارية النموذج تحديدية أم عشوائية، حيث يمكن جعل النموذج مستقرا في كلتا الحالتين باستخدام طرق معينة. كما يتطلب اختبار الجذر الوحدوي (ADF) هو الآخر تحديد عدد التأخرات من أجل تبييض البواقي الخاصة بالانحدار، أي بمعنى تحديد عدد التأخرات التي من خلالها تؤثر المتغيرات المفسرة على المتغير المفسر أو التابع، ومن أجل ذلك ارتأينا أن نعتمد على معايير "أكايك" (AIC) و "شوارتز" (SC) في تحديد عدد التأخرات ($p=0 \rightarrow 4$).

اتضح من خلال اختبارات كل من "أكايك" و "شوارتز" تؤدي إلى اختيار تأخر امثل لكل متغيرات النموذج كما يلي: تأخر واحد بالنسبة للوغاريتم التضخم؛ صفر تأخر بالنسبة للاستهلاك؛ تأخرين بالنسبة للاستثمار؛ أربع تأخرات بالنسبة للإنفاق الحكومي؛ وتأخرين بالنسبة للواردات، وبعد تطبيق طريقة المربعات الصغرى على متغيرات النموذج نجد أن:

أ) سلسلة لوغاريتم التضخم (Log inf) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم التضخم $D(\text{Log inf})$ أعطى قيمة إحصائية للاختبار اقل من تلك النظرية، وبالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم التضخم مستقرة (أي من النوع DS).

ب) سلسلة لوغاريتم الاستهلاك (Log cons) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم الاستهلاك $D(\text{Log cons})$ أعطى قيمة إحصائية للاختبار اقل من تلك النظرية، وبالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم الاستهلاك مستقرة (أي من النوع DS).

ت) سلسلة لوغاريتم الواردات (Log imp) غير مستقرة بحكم أن قيمة إحصائية اختبار ADF أكبر من قيمتها النظرية، إلا أن اختبار التغير في لوغاريتم الواردات $D(\text{Log imp})$ أعطى قيمة إحصائية للاختبار اقل من تلك النظرية، وبالتالي تصبح سلسلة التغير في لوغاريتم الواردات مستقرة (أي من النوع DS).

ث) أما سلسلتي كل من لوغاريتم الاستثمار و لوغاريتم الإنفاق الحكومي فكانتا من النوع العشوائي أي TS، وبالتالي لزم حذف البواقي لتصبح السلسلتين مستقرتين، أي تصبح السلسلتين كما يلي: invSt و DpSt .

3.1.3 تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج: يمكن تحديد المتغيرات المفسرة لنموذج الانحدار الذاتي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وذلك بعدما أصبحت كل متغيرات السلسلة الزمنية مستقرة، وحدد عدد التأخرات الخاصة بكل متغير، حسبما يظهره الجدول أدناه:

الجدول 1: تحديد متغيرات النموذج التضخمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D(LOG(INF)) Method: Least Squares				
Sample(adjusted): 1971 2014				
Included observations: 44 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.022963	0.093142	-0.246533	0.8066
D(LOG(CONS))	-0.135026	0.071303	-1.893686	0.0657
D(LOG(IMP))	0.197027	0.055256	3.565721	0.0010
INVST	-0.134694	0.070904	-1.899673	0.0649
DPST	-0.126879	0.382030	-0.332118	0.7416
R-squared	0.359502	Mean dependent var		-0.011296
Adjusted R-squared	0.293810	S.D. dependent var		0.726055
S.E. of regression	0.610141	Akaike info criterion		1.956392
Sum squared resid	14.51861	Schwarz criterion		2.159141
Log likelihood	-38.04062	F-statistic		5.472541
Durbin-Watson stat	2.382762	Prob(F-statistic)		0.001351

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews4.1

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج:

أ) التغير في لوغاريتم الواردات هو المتغير الوحيد الذي له تأثير قوي على المتغير التابع لهذا النموذج المتمثل في التغير في لوغاريتم التضخم، من خلال تجاوز قيمته الإحصائية للقيمة الجدولية (3.56 < 1.96) أي h_1 مقبولة (5%)، حيث أن استخدام متغيرات هذا النموذج باللوغاريتم يعطي المعاملات دلالة المرونة، أي أن معامل الواردات المساو لـ 0.19 يعبر عن مرونة الواردات بالنسبة للتضخم، وبالتالي فإن تغير بـ 1% في الواردات يتسبب في تغير بقيمة 0.19% في مستوى التضخم، و العلاقة بينهما هي علاقة ايجابية، وهذا ما يفسر تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي.

ب) يعتبر التغير في لوغاريتم الاستهلاك والتغير في لوغاريتم الاستثمار متغيرين يفسران التغير في لوغاريتم التضخم ولكن بقبول الفرضية h_1 (10%)، بحكم أن القيمة المطلقة لقيمتها الإحصائية تتجاوز القيمة الجدولية (1.893 و 1.899 < 1.64 على الترتيب). كما أن التغير بـ 1% في كل من الاستهلاك والاستثمار يقابله تغير سالب بـ (0.135%) و كذا (0.134%) في مستوى التضخم، والعلاقة بينهم هي علاقة عكسية.

ت) التغير في لوغاريتم النفقات العامة وكذا الثابت ليس لهما تأثير على التغير في لوغاريتم التضخم.

إن التحليل الاقتصادي لنتائج هذه الدراسة يبرز الحقائق التالية:

- كون الواردات هي المتغير الوحيد الذي له تأثير على التضخم ومن خلال علاقة طردية في المدى القصير، فإن هذا مفاده دور الواردات في سد العجز الخاص بالإنتاج الوطني من الغذاء أولاً والتجهيزات ثانياً، المؤدي إلى سد الفجوة بين العرض الكلي (الإنتاج الوطني) والطلب الكلي والذي يمكن أن ينجم عنه اثرين: الأول خاص بانتقال التضخم الأجنبي إلى الداخل أو ما يسمى بالتضخم المستورد وبالتالي ارتفاع مستوى التضخم، والثاني خاص بأثر التجهيزات على حركة عجلة الاستثمار الذي من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي تخفيض مستوى التضخم، إلا أنه ومن خلال العلاقة الطردية بين الواردات والتضخم فإن هذه النتائج تثبت صحة الأثر الأول ولكن يبقى هذا الأثر غبر بارز بالشكل الحقيقي، بحكم ما تقدمه الدولة الجزائرية من دعم لأسعار العديد من السلع الواسعة الاستهلاك.

أما فيما يخص الأثر الثاني و المتعلق بالاستثمار فان عدم مرونته كلف خزينة الدولة أموالا طائلة لم تظهر نتائج ايجابية على مستوى الإنتاج الوطني رغم أن سوق الاستثمار والفرص التي تتوفر فيه ضخمة و قد تمكن الجزائر من تجاوز التبعية إلى قطاع المحروقات، كما قد تضمن أمنها الغذائي، إلا أن ذلك الاستثمار لم يقع في أيدي متخصصة ولم يعرف تاطيرا و لا متابعة و لا مراقبة من السلطات العمومية، مما حتم على الدولة اللجوء إلى المستثمر الأجنبي كحل بديل ربما يخرج الاقتصاد الوطني من التبعية.

• كون الاستهلاك و الاستثمار لهما تأثير على التضخم و لكن عند مستوى للخطأ يقدر بـ 10% ومن خلال علاقة عكسية، فإن هذا من شأنه أن يتنافى مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية و ما لمتغيرات الطلب الكلي من تأثير طردي على مستويات التضخم، وخاصة إذا تعلق الأمر بالاستهلاك ، أما بالنسبة للاستثمار فالأمر قد يكون كذلك في حالة قدرة الاستثمار على رفع مستويات الإنتاج وبالتالي انتعاش مستوى العرض الكلي المؤدي إلى تخفيض مستويات الأسعار وبالتالي التضخم.

2.3 التحليل المتعدد لسلسلة البيانات

تعتبر نماذج أشعة الانحدار الذاتي المتعدد (VAR) من أهم النماذج التي تعالج المتغيرات الاقتصادية بصفة متماثلة مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية، حيث تعتبر هذه النماذج تعميم لنماذج الانحدار الذاتي، إذ يتكون هذا النموذج من نظام لجملة معادلات تعبر كل متغيرة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية، وذلك حسب الخطوات التالية.

1.2.3 تحديد عدد التأخرات: لتحديد التأخر أو التباطؤ الأمثل الخاص بالنموذج التضخمي تستعمل المعايير الثلاثة التالية: "أكايك"، "شوارتز" و "هانان"- "كوين" بحيث تؤخذ أدنى قيمة لهم.

من خلال معايير "أكايك"، "شوارتز" و "هانان"- "كوين" تظهر نتائج متباينة فيما يخص عدد التأخرات الأمثل للنموذج، بحيث يكون 3 ، 1 و 2 هي التأخرات المثلى بالنسبة لهذا النموذج على الترتيب. وبالتالي فإن أدنى قيمة للمعايير هي المتعلقة بـ "أكايك"، وبالتالي سيكون عدد التأخرات الأمثل لهذا النموذج هو 3.

2.2.3 تقدير نموذج VAR التضخمي: بعد استخدام برنامج EvIEWS4.1 ، أوضح النموذج التضخمي في الجزائر وفي المدى القصير النتائج (المعنوية فقط الموضحة) التالية:

أ) فيما يخص التضخم: يتحدد التغير في التضخم خلال الفترة (t) بقيمة التغير في التضخم خلال السنة الماضية (t-1)، بقيمة الاستثمار خلال الفترة (t-2) و (t-3)، في حين لم تظهر المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك، الإنفاق الحكومي و الواردات أي ارتباط معه، أما معامل التحديد فقد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42%.

ب) فيما يخص الاستهلاك: يتحدد التغير في الاستهلاك خلال الفترة (t) بقيمة التضخم خلال الفترة (t-2)، في حين المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستثمار، الإنفاق الحكومي والواردات فلم تظهر أي ارتباط مع التغير في الاستهلاك، أما معامل التحديد فقد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 49%.

ت) فيما يخص الاستثمار: يتحدد الاستثمار في الفترة (t) بمستوى كل من التغير في التضخم، التغير في الواردات والاستثمار خلال الفترة (t-2)، في حين المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك والإنفاق الحكومي لم تظهر أي ارتباط مع الاستثمار، أما معامل التحديد فقد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42.63%.

ث) فيما يخص الإنفاق الحكومي: يتحدد الإنفاق الحكومي خلال الفترة (t) بمستوى التغير في كل من التضخم والواردات و الإنفاق الحكومي خلال الفترة (t-1)، في حين المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك والاستثمار لم تظهر أي ارتباط معه، أما معامل التحديد فقد كان عند مستوى مقبول جدا في حدود 69.11%.

(ج) فيما يخص الواردات: يتحدد التغير في الواردات خلال الفترة (t) بالتغير في التضخم خلال الفترة (t-3)، في حين المتغيرات الأخرى الخاصة بالاستهلاك، الاستثمار والإنفاق الحكومي لم تظهر أي ارتباط معه، أما معامل التحديد كان عند مستوى مقبول نوعا ما في حدود 42.34%؛ و الجدول أدناه يلخص النتائج:

الجدول 2: العلاقة البيئية بين متغيرات النموذج التضخمي في الجزائر

الفترة (t-3)	الفترة (t-2)	الفترة (t-1)	
التضخم	التضخم (-)	التضخم (-)	التضخم
الاستهلاك	التضخم (+)	/	الاستهلاك
الاستثمار	التضخم (-). الاستثمار (-). الواردات (+).	/	الاستثمار
الإنفاق الحكومي	/	التضخم (+) الواردات (-) الإنفاق الحكومي (+)	الإنفاق الحكومي
الواردات	/	/	الواردات

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الدراسة القياسية

إن مما يمكن أن نستخلصه من هذا الجدول هو أن كل متغيرات النموذج تتأثر بالتضخم ولكن خلال فترات متباينة؛ التضخم والاستثمار لهما تأثير متبادل، ويتأثران بقيمتها السابقة؛ كما لا يؤثر الاستهلاك والإنفاق الحكومي في أي متغيرة من متغيرات النموذج؛ مع عدم تأثر الاستهلاك والإنفاق الحكومي والواردات بقيمتها السابقة.

أما التفسير الاقتصادي لبعض هذه النتائج فهو كالتالي:

- كون التضخم يتأثر بقيمته السابقة ومن خلال علاقة عكسية، فإن ذلك يتنافى ومضمون النظرية الاقتصادية والواقع العملي للسلطات النقدية، بحكم أن استقرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا سيخدم السلطات النقدية من ناحيتين، الأولى من خلال ضبط وتحديد معدلات التضخم المستقبلية، والثانية والتي تعتبر امتدادا للأولى من خلال قدرة السياسة الاقتصادية على تفعيل الأدوات اللازمة لمكافحة التضخم، وبذلك تكون العلاقة علاقة طردية وليست عكسية مثلما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري، والذي يفسر تفسيراً واحداً وهو أن السلطات النقدية في الجزائر لا تتدخل قبل حدوث الظاهرة التضخمية وإنما بعد حدوثها، وهذا ما يجعل العلاقة بين التضخم الحالي والسابق علاقة عكسية.

- كون العلاقة البيئية بين التضخم والاستثمار هي علاقة عكسية فإن ذلك يتوافق ومضمون النظرية الاقتصادية، من خلال الأثر السلبي الذي تخلفه مستويات التضخم المرتفعة على بيئة الاستثمار الموسومة في مثل هذه الظروف باللايقين وكذا ارتفاع مستويات أسعار الفائدة، والتي من شأنها أن تنقص إقبال المؤسسات على الاستثمار.

- كون الاستهلاك يتأثر بالتضخم بعد سنتين و من خلال علاقة طردية فإن ذلك مفاده أن العائلات الجزائرية تتأثر بالظاهرة التضخمية ولكن بعد تأخر بفترتين، طمعا منها في تدخل السلطات النقدية وضبط الظاهرة التضخمية، إلا أن هذه الأخيرة لا تتدخل إلى بعد حدوث التضخم، مما ينقص مصداقية هذه الأخيرة وبالتالي إحداث بيئة من اللايقين تعمل على دفع العائلات إلى الاستهلاك أكثر بدل خفض مستويات طلبهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لجوء النقابات العمالية إلى المطالبة برفع مستويات الأجور في هذه الظروف بدل تحقيق استقرار الأسعار (ظنا منهم أن ذلك سينعش قدرتهم الشرائية)، من شأنه أن يساعد العائلات على رفع مستويات استهلاكهم، إلا أنه سيدخلهم في حلقة مفرغة تدخل في إطار ما يسمى بتقييس الأجور، والذي ينجر عنه ما يسمى بالتضخم الحلزوني.

• كون العلاقة بين الاستثمار والواردات هي علاقة طردية فإن ذلك واضح من خلال مساهمة هذه الأخيرة في دعم رأس المال المادي للمؤسسات بالتجهيزات اللازمة، مما يساعد على رفع وتحسين مستوى الاستثمار الخاص و العام، و الذي من شأنه أن يدفع عجلة الإنتاج و يخفض مستوى البطالة.

• كون الإنفاق الحكومي يتأثر بالتضخم و من خلال علاقة طردية فإن ذلك لا يتواءم إلا و حال الحكومة الجزائرية التي تلجا وفي غالب الأحيان إلى تحقيق المطالب الاجتماعية (رفع مستويات الأجور) والسياسية (الحملة الانتخابية) دون أن تراعي بذلك مواءمة القطاع الإنتاجي لتلك الزيادة في مستوى الطلب (شروط وخصائص الأسواق) وما لتلك الزيادات في الإنفاق الحكومي والعجوزات المتكررة في موازنة الدولة - مع الرجوع دائما إلى احتياطات الدولة في تمويلها- من اثر على التضخم، لذلك العلاقة الطردية هنا واضحة بين الإنفاق الحكومي والتضخم وبعد تأخر بفترة واحدة فقط، مما يبرز الاستجابة السريعة للحكومة في تحقيق مطالب جماعات الضغط (النقابات) ومن دون اعتبار لما يسمى بالسياسة المختلطة (*mix Policy*) ودورها في اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تخدم المجال الاقتصادي والاجتماعي مع بعض، ولكن في إطار سياسة مالية ونقدية فعاليتين، إلا أن الواقع الجزائري يبين و بوضوح الفجوة و عدم التوافق بين قرارات السلطة النقدية الممثلة في البنك المركزي والحكومة.

• كون الواردات تتأثر بالتضخم ومن خلال علاقة طردية فإن هذا يعكس واقعا جد مهم يعيشه الاقتصاد الجزائري و المتعلق بعجز الإنتاج الوطني على تلبية الاحتياجات المتزايدة لكل الأعوان الاقتصادية سواء كانت استهلاكية نهائية أو وسيطية، و المتسبب بشكل مباشر في انخفاض مستوى العرض عن مستوى الطلب وبالتالي الارتفاع المبرر لمستويات التضخم، وحتى يحصل التوازن في سوق السلع والخدمات و تنخفض مستويات الأسعار فإن الملاذ السهل والسريع للحكومة الجزائرية هو الاستيراد، والذي يستنزف احتياطات الدولة من جهة و يخدم باقي العالم من جهة أخرى في ظل غياب أية مرونة أو مواءمة لعجلة الإنتاج بامتصاص هذا الارتفاع في الطلب الكلي. كما لا يفوتنا أن نظام سعر الصرف الذي تتبناه السلطة النقدية في الجزائر، والذي في كل مرة يقرر فيها البنك المركزي تخفيض قيمة الدينار تبرز الارتفاعات في مستويات التضخم بشكل واضح مرافقة لارتفاع في فاتورة الاستيراد (22% كتخفيض في قيمة الدينار خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 كمثال).

3.2.3 اختبار السببية: يعتبر مشكل السببية من بين أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، حيث يكمن الهدف من اختبارها في البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية و فهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها، حيث ومن خلال برنامج **Eviews4.1** أوضح اختبار السببية حسب "غرانجر" لنموذج أشعة الانحدار الذاتي النتائج التالية (المعنوية فقط):

الجدول 3 : اختبار السببية لمتغيرات النموذج التضخمي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 10/11/16 Time: 12:44			
Sample: 1970 2014 Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
D(LOG(IMP)) does not Granger Cause D(LOG(INF))	41	0.06988	0.97562
D(LOG(INF)) does not Granger Cause D(LOG(IMP))		2.52194	0.07420
INVST does not Granger Cause D(LOG(CONS))	41	3.80570	0.01871
D(LOG(CONS)) does not Granger Cause INVST		0.12557	0.94433
DPST does not Granger Cause D(LOG(IMP))	41	0.04218	0.98826
D(LOG(IMP)) does not Granger Cause DPST		3.37686	0.02938

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج **Eviews4.1**

إن مما يمكن أن يكون له معنى قياسيا من هذه النتائج هي العلاقات السببية التالية:
(أ) العلاقة الأولى:

- التغير في الواردات لا يتسبب في تغير التضخم. (مرفوضة)

- التغير في التضخم لا يتسبب في تغير الواردات. (مقبولة عند مستوى للخطأ يساوي 10%)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة F الإحصائية مساوية لـ 2.52 والتي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الثانية (عكسها)، ليصبح مضمون العلاقة السببية التغير في التضخم يتسبب في تغير الواردات، وهذا مفاده أن ارتفاع مستوى التضخم الناتج عن ارتفاع مستويات الاستهلاك لدى العائلات التي لم تجد ما يكفي حاجاتها من الإنتاج الوطني ستعمل على تلبية حاجاتها الاستهلاكية من العالم الخارجي من خلال الطلب على الواردات.

(ب) العلاقة الثانية:

- الاستثمار لا يتسبب في تغير الاستهلاك. (مقبولة)

- التغير في الاستهلاك لا يتسبب في تغير الاستثمار. (مرفوضة)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة F الإحصائية مساوية لـ 3.80 والتي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الأولى (عكسها)، ليصبح مضمون العلاقة السببية الاستثمار يتسبب في تغير الاستهلاك، وهذا مفاده أن انتعاش مستوى الاستثمار التابع بشكل كبير لقطاع النفط، والمرافق لارتفاع مستويات كل من الإنتاج والأسعار سيعمل على تحسين مستويات الدخول للعديد من الأعوان الاقتصادية من خلال نفقات التسيير والتحويلات الحكومية و بالتالي ارتفاع الاستهلاك لديهم.

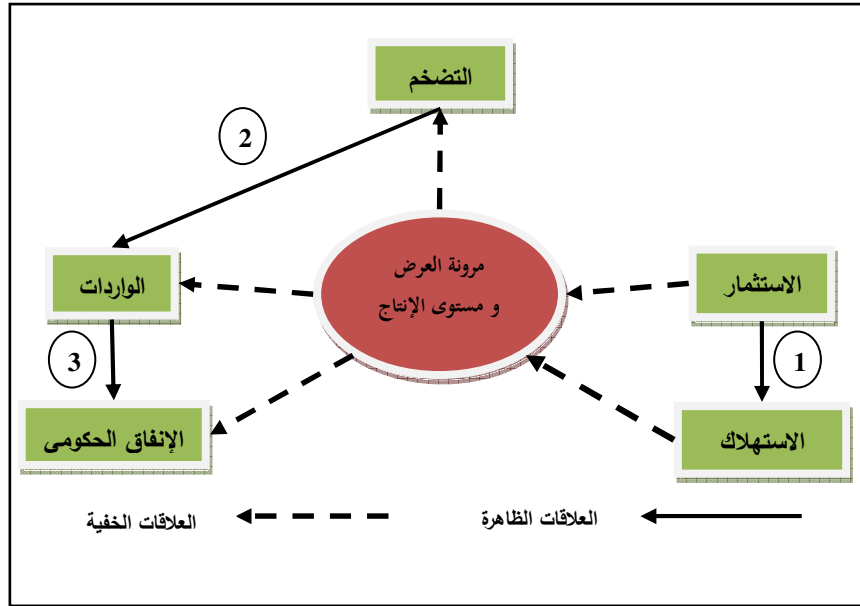
(ت) العلاقة الثالثة:

- الإنفاق الحكومي لا يتسبب في تغير الواردات. (مرفوضة)

- التغير في الواردات لا يتسبب في تغير الإنفاق الحكومي. (مقبولة)

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، فإن قيمة F الإحصائية مساوية لـ 3.37 والتي تعبر عن قيمة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل النتيجة الثانية (عكسها)، ليصبح مضمون العلاقة السببية التغير في الواردات يتسبب في تغير الإنفاق الحكومي، وهذا واضح بحكم أن تشكيلة الواردات هي على ثلاثة أنواع من السلع: استهلاكية نهائية، استهلاكية وسيطية واستهلاكات رأسمالية (معدات وتجهيزات). وهذا سيعمل في كل حال من الأحوال على رفع مستوى الإنفاق الحكومي من خلال دعم السلع الاستهلاكية النهائية الواسعة الاستهلاك، المساهمة في عملية التصنيع بالنسب للمؤسسات الصناعية العمومية، وكذا المساهمة في تجهيز المؤسسات والإدارات العمومية بما يلزم من تجهيزات ومعدات تضمن استمرار الخدمة العمومية؛ والشكل التالي يوضح العلاقات السببية الظاهرة والخفية داخل الاقتصاد الوطني.

الشكل 1: العلاقات السببية الظاهرة و الخفية بين متغيرات النموذج التضخمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج اختبار السببية حسب "غرانجر"

إن مما يمكن استخلاصه من هذا الشكل وبعد أخذ العلاقات السببية الظاهرة والمؤكدة باختبار "غرانجر"، هو أن العلاقات السببية لهذا النموذج التضخمي يمكن أن تكون ذات تسلسل وترتيب معين، كما أن هناك علاقات سببية خفية تتعلق بقطاع الإنتاج وعلاقته بمجموعات الطلب الكلي، وما لذلك من دور مهم في تفسير العلاقات السلوكية بينها، مما يسمح لنا بفهم الظاهرة التضخمية في الجزائر بشكل جيد بحيث :

- العلاقة بين الاستثمار والاستهلاك هي العلاقة رقم 1.
- العلاقة بين التضخم والواردات هي العلاقة رقم 2.
- العلاقة بين الواردات والإنفاق الحكومي هي العلاقة رقم 3.

لذلك فإن تفسير الظاهرة التضخمية في الجزائر هو كالاتي:

الاستثمار في الجزائر وكما يعلمه الجميع هو استثمار يأخذ فيه قطاع المحروقات نسبة مهمة بالشكل الذي يحدد فيه مستويات كل من: الاحتياطي من العملة الصعبة، الإيرادات العامة من خلال الجباية البترولية، الإنفاق العام، وأكثر من ذلك تمويل العجز الموازي عن طريق صندوق ضبط الإيرادات الذي يمول بشكل كلي من قطاع النفط، وهذا دليل واضح على أن الاستثمار يؤثر على الاستهلاك، وهنا تظهر علاقة خفية تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة بالعائلات والتي يلعب فيها مستوى الإنتاج الوطني ومرونة القطاعات المنتجة أهمية في تحقيق التوازن داخل سوق السلع والخدمات، لذلك فإن مشكلة الجهاز الإنتاجي في الجزائر هو عدم استجابته لهذا الطلب والذي ينجم عنه ارتفاع في مستوى التضخم الذي لم تتخذ فيه السلطة النقدية في الجزائر قرارات تخدم قطاع الاستثمار في القطاعات غير النفطية وبشكل مباشر (فلاحي وصناعي)، وإنما تدخلت فيه الحكومة بقرارات تفيد اللجوء إلى الاستيراد كسبيل لتحقيق هذا الطلب، وهو الحال حتى بالنسبة لمجموعات الطلب الأخرى كالاستثمار والإنفاق الحكومي خاصة إذا تعلق الأمر بالتجهيزات، مما يرفع من مستوى الإنفاق العام وما يرافقه من عجز موازي يلجا فيه إلى تمويل لا يأخذ بعين الاعتبار أهمية العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي والنمو في الكتلة النقدية (النظرية النقدية الحديثة)، وهنا تظهر علاقة خفية أخرى بين الإنفاق الحكومي والتضخم والتي تأتي من التمويل النقدي للعجز الموازي.

4. خاتمة:

التضخم في الجزائر هو تضخم بالطلب ناتج عن اختلال في سوق السلع والخدمات يرجع إلى عدم مرونة جهاز الإنتاج و عن التوسع العشوائي في الإنفاق الحكومي، والذي لا يراعي قواعد التوسع الاقتصادية من تحليل اقتصادي جزئي للسياسة الاقتصادية ولا حتى شروط و خصائص الأسواق، كما لا يخضع للرقابة من قبل السلطة النقدية و ما للسياسة المختلطة من دور مهم في ضبط مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلية، لذلك فإن استهداف التضخم في الجزائر لا يحصل إلا باستهداف للنمو (الإنتاج) عكس ما يحصل في الدول المتقدمة، أي استهداف التضخم كسبيل لاستهداف النمو.

5. قائمة المراجع:

¹ : H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation. OPU. 1 place centrale de Ben Aknoun (Alger). 1984. p33-34.

² : JALIL Totonchi. Macroeconomic Theories Of Inflation. International Conference On Economics and Finance Research, IPEDR Vol 4, IACSIE Press, Singapore. 2011, P461.

³ : نفس المرجع. ص 462.

⁴ : د. رمزي زكي . التضخم في العالم العربي (بحوث و مناقشات اجتماع خبراء) مداخله بعنوان : الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي و مدى ملائمة الضغوط التضخمية بالبلاد العربية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. دار الشباب للنشر. الطبعة الأولى. 1986. ص 36-37 .

⁵ : H.Temar. Les explications théoriques de l'inflation. opcit. pp79-80-83-84.

⁶ : نفس المرجع، ص 84.

⁷ : نفس المرجع، ص 84.